## رئيس الحكومة الاسبانية يؤجل زيارة رسمية الى المغرب

■ مدريد ـ «القدس العربي»: أكدت مصادر حكومية في مدريد أن رئيس الحكومة الاسبانية خوسي لويس رودريغيث سبتيرو قد أرجأ زيارة الى المغرب كانت مرتقبة يوم 5 أيلول/سبتمبر المقبل.

وكان سبتيرو سيلتقي بالعاهل المغربي الملك محمد السادس لبحث عدد من القضايا الثنائية ومن ضمنها الهجرة.

ولم تذكر المصادر سبب التأجيل. كما ان المغرب لم يعلن لا عن الزيارة ولا عن تأجيلها.

واعتبرت بعض المصادر السياسية أن التأجيل طبيعي في حين تتحدث أخرى عن احتمال وجود فتور في العلاقات.

## وزير الخارجية الجزائري يستقبل مبعوث الأمم المتحدة للصحراء الغربية

الجزائر ـ «القدس العربي»: استقبل وزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي امس الثلاثاء فرانسيسكو باستاغلي الممثل الخاص للامين العام لمنظمة الامم المتحدة في الصحراء الغربية الذي زار الجزائر اثر انتهاء مهامه على رأس بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء (مينورسو).

وقال باستاغلي في تصريح صحافي ان مجيئه الى الجزائر كان بهدف «تقديم الشكر لوزير الخارجية الجزائري محمد بجاوي وللسلطات الجزائرية على دعمها للعمل الذي قمت به خلال هذه السنة».

وأضاف ان الحكومة الجزائرية «لم تعرقل عمله، بل بالعكس كانت دائما بالقرب من البعثة مدعمة عملها». وأشار الى ان هذا الانطباع هو «انطباعي الشخصي وانطباع الأمين العام» للامم المتحدة كوفي عنان.

## السجن شهرا لاسلامي مغربي بتهمة «اهانة» موظف حكومي

■ الرباط ـ «القدس العربي:» بعد جلسة دامت حوالي عشر ساعات، قضت غرفة الجنايات بالمحكمة الابتدائية بتطوان بشمال المغرب بحبس الناشط الاصولي أحمد الإدريسي شهرا مع النفاذ.

وقالت جماعة العدل والاحسان الاصولية شبه المحظورة ان أحمد الإدريسي احد ناشطيها كان قد أدين بتهمة إهانة موظف، هو رئيس الشؤون العامة بعمالة المضيق، وذلك أثناء مرافقة زوجته للحصول على جواز السفر. وقالت ان اربعة اشخاص استدعوا للشهادة في الواقعة كلهم موظفون بهذه العمالة، وعلى رأسهم المدّعي. وبعد الاستماع إليهم تبين أن شهاداتهم متناقضة فيما بينها، مما أثار استغراب هيئة الدفاع المكونة من حوالي 12 محاميا.

وقالت ان المحكمة طوقت منذ الصباح الباكر بجميع أنواع الشرطة وانتشر افرادها داخل المحكمة وخارجها مما جعل كثيرا من المارة يتساءلون عن سبب هذا الإنزال «الأمني» المكثف.

## نائب وزير الخارجية الايراني يطلع المسؤولين الجزائريين على آخر تطورات الملف النووي لبلاده

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: أنهى محمد رزا بكيري نائب وزير الخارجية الإيراني زيارة إلى الجزائر دامت يوما واحدا التقى خلالها وزير الخارجية محمد بجاوي.

واكد المسؤول الايراني في تصريح صحافي انه جاء الى الجزائر لابلاغ المسؤولين الجزائريين بتطورات الملف النووي الايراني.

وانه تناول مع بجاوي «اخر ما وصل اليه الملف النووي الايراني».

وقال بكيري «كما تعلمون نحن قدمنا جوابنا للغرب بخصوص مسألة الملف النووي الايراني ورأينا انه من الواجب علينا ان نلتقي بالسيد بجاوي لعرض وتقديم ما تم التوصل والاتفاق عليه بخصوص هذا الموضوع». واكد بكيري انه تم تكليفه بـ«طرح المسائل الدقيقة التي تم الاتفاق عليها بايران بخصوص الملف النووي امام البلد الصديق والشقيق الجزائر». واضاف ان ايران «تولي أهمية بالغة للجزائر ومسؤوليها».

## تأجيل أول رحلة تجريبية لأضخم طائرة في العالم باتجاه مطار توزر التونسي

■ تونس ـ يو بي أي: تأجلت الرحلة التجريبية الأفريقية الأولى التي كان يفترض أن تقوم بها امس الثلاثاء أضخم طائرة ركاب في العالم «إيرباص ـ ايه 380» بين مدينتي تولوز الفرنسية وتوزر التونسية.

وقال لطفي الجمني مدير مطار توزر الدولي الواقع على بعد 450 كيلومترا جنوب غرب تونس العاصمة في تصريح أدلى به امس، انه كان يفترض أن تصل الطائرة الى مطار توزر الدولي عند الساعة التاسعة من صباح امس، غير أن المطار تلقى رسالة أولى في حدود الساعة السابعة والنصف صباحا تفيد بأن الطائرة ستتأخر عن موعدها.

وأضاف أن رسالة ثانية تلقاها مطار توزر الدولي تضمنت تأكيدا لتأجيل رحلة هذه الطائرة التي تستهدف تجريب عمل محركات هذه الطائرة لمعرفة مدى استجابتها للمتغيرات المناخية وقدرتها على تحمل المناخ الجاف والحار، وذلك الى موعد لاحق غير محدد.

وأوضح أن هذه الطائرة أقلعت صباح امس من مطار تولوز بغرب فرنسا باتجاه مطار توزر، غير أنها اضطرت بعد نصف ساعة من الطيران الى العودة الى مطار تولوز بسبب خلل فني طارئ.

ولم يوضح الجمني طبيعة هذا الخلل الفني، علما وأن هذه الطائرة سبق لها وقامت برحلات تجريبية في مناطق جافة وحارة مثل الامارات العربية المتحدة، كما قامت برحلات تجريبية نحو مناطق باردة شملت بعض المطارات الكندية.

### الاتحاد الاوروبي يقر بفشل مواجهته للهجرة السرية

# انتشال 490 جثة بمياه الاطلسي بين جزر الخالدات وموريتانيا منذ بداية السنة

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

أكدت حكومة جزر الخالدات أن 490 جثة لمهاجرين سريين تم انتشالها منذ بداية السنة الجارية، في حين تؤكد مؤسسات أخرى أن نسبة الغرقى مرتفعة كثيرا، بينما يعترف الاتحاد الأوروبي بفشله في مواجهة موجة الهجرة نحو اسبانيا.

وأوضح فورليان رودريغيث المسؤول الثاني عن الشؤون الاجتماعية في حكومة جزر الخالدات (حكم ذاتي تحت السيادة الاسبانية) أن الجثث التي انتُشلت في مياه المحيط الأطلسي بين جزر الخالدات وسواحل موريتانيا عددها 490 في الاشهر الثمانية الأولى، حسب الاحصائيات المتوفرة في الوقت الراهن، دون احتساب نسبة المفقودين الذين يبقى عددهم مجهولا.

ولم يوضح هذا المسؤول هل الجثث تقتصر على تلك التي انتشلتها الدوريات الاسبانية أو الافريقية معا.

ومن جهتها، أوردت مؤسسة الصليب الأحمر أن عدد الغرقى اثناء محاولات الهجرة السرية يتجاوز ألفين بل وقد تصل الى ثلاثة آلاف لأن أغلب الجثث لا تنتشل بل يبتلعها المحيط والتيارات البحرية القوية.

وكان قارب للهجرة السرية قد غرق يوم السبت الماضي بالقرب من سواحل موريتانيا وجرى انتشال 15 جثة في حين يعتبر باقي المهاجرين وعددهم يفوق المئة ضمن المفقودين ولم يعثر عليهم حتى الآن. وكان تقرير للحرس المدني تسربت معطياته الى بعض الصحف مثل آ بي سي قد تحدث في أبريل الماضي عن أكثر من ألفي غريق ما بين نوفمبر وأبريل الماضيين.

ويذكر أنه أمام تشديد المغرب للحراسة على سواحله الجنوبية المقابلة لجزر الخالدات الاسبانية، نقلت مافيا تهريب البشر نشاطها الى سواحل موريتانيا والسنغال وحتى ساحل العاج، انتقال نشاط المافيا الى دول افريقيا الغربية جعل كما جاء في تقرير لوكالة آسني برس الاسبانية المسافة البحرية طويلة للغاية تفوق 800 ميل وبالتالي ارتفاع المخاطر وصعوبة إنقاذ القوارب المنكوبة. والخطير في الأمر أن المهاجرين السريين ولتفادي حراسة دوريات الدرك يبحرون بعيدا عن الشواطئ ويقصدون أعلى البحار.

ومنذ بداية السنة الجارية حتى الآن وصل الى جزر الخالدات أكثر من 18 ألف مهاجر سري ولا تتوقف قوارب الموت في الوصول الى شواطئ جزر الخالدات وآخرها أمس الثلاثاء وصل عشرات المهاجرين، علما أنه خلال السنة الماضية 2005 لم يتجاوز عدد المهاجرين.

200، وتحاول اسبانيا الحصول على مساعدة الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة السرية، لكن بروكسل عاجزة.

ومن المنتظر أن تكون النائبة الأولى لرئيس الحكومة الاسبانية ماريا تريسا دي لفيغا قد وصلت الى فيلندا التي ترأس الاتحاد الأوروبي لمعالجة ملف الهجرة. وكرد على مطالب اسبانيا، صرح الناطق الرسمي باسم مفوضية الداخلية والعدل في المجموعة الأوروبية فريسكو روسكام أن «الاتحاد الأوروبي لا يتوفر على ميزانية إضافية للهجرة ويجب انتظار 2007 كما أن معظم الدول الأوروبية امتنعت حتى الآن عن إرسال سفن وطائرات لحراسة الحدود الجنوبية الأوروبية في جزر الخالدات، وهذا يعني عجزنا على مواجهة هذه الظاهرة».

ويسيطر نوع من القلق على مدريد جراء اللامبالاة الأوروبية لما يجري في سواحل جزر الخالدات، وقد تنسق مع إيطاليا التي تعاني بدورها من قوارب الهجرة القادمة من ليبيا وتونس لفرض سياسة ما في الاتحاد الأوروبي أو إمكانية اللجوء الى فتح الحدود، خصوصا أن مسؤولين حكوميين في مدريد اعلنوا أن المهاجرين الأفارقة لا يقصدون اسبانيا فقط بل مجموع أوروبا، و«ليس بالضرورة أن يتوقفوا في اسبانيا بل يمكن أن يكملوا طريقهم نحو باقي الدول».

### قلل من اهمية الاشاعات عن غياب بوتفليقة وقال انه سيعود «قريبا»

# رئيس الحكومة الجزائري يعلن ان قانون العفو غير مقيد بفترة زمنية

الجزائر ـ «القدس العربي» من مولود مرشدي:

لمح رئيس الحكومة الجزائري الى احتمال تمديد مهلة العمل بقانون السلم والمصالحة الوطنية التي من المفروض ان تنتهي في الساعة صفر من يوم غد الخميس.

وقال عبد العزيز بلخادم مساء الاثنين في تصريح للتلفزيون الجزائري ان «المصالحة غير مقيدة بزمن او مهلة محددة، بل هي عمل سياسي واخلاقي (..) وهو الموقف الذي يتعين تثمينه وبكيفية يتم بمقتضاها القضاء على الضغينة واحلال فكر الاخوة بين الجزائريين».

وقال ان من هذا المنطلق «لا يجب تحديد سريان قانون السلم والمصالحة الوطنية بفترة زمنية محددة». واضاف ان الأمر «غير مرتبط بآجال محددة بل متعلق اما بتمديد الآجال او اتخاذ إجراءات تشريعية أخرى تخصه كما نص القانون».

وحول سؤال صريح حول إمكانية تمديد اجال العمل بهذا القانون الذي سرى العمل به منذ بداية اذار/مارس الماضي قال بلخادم ان الرئيس بوتفليقة سيقوم بذلك اما عن طريق صياغة قانون جديد واما ان العمل به سيتم بصفة تلقائية كما كان عليه الامر بالنسبة لقانون الوئام المدني الذي انتهى مفعوله في 13 كانون الثاني/يناير 2000 ولكنه بقي ساريا عدة سنوات اخرى.

ولم يشر الى نتائج تطبيق القانون مكتفيا بالقول ان ذلك سيتم بعد اجتماع لجنة التقييم اثر انتهاء مهلة العمل بالقانون.

وقد سمح قانون المصالحة بالافراج عن 2200 اسلامي ممن صدرت في حقهم احكام نهائية، واستسلام ما بين 250 الى 300 مسلح للسلطات الامنية، حسب وزير الداخلية يزيد زرهوني. ويرأس بلخادم، بصفته رئيس الحكومة، اللجنة الوطنية المكلفة بمتابعة تنفيذ قانون العفو والمصالحة رفقة ممثلين عن عدة وزارات واجهزة امنية ذات علاقة بالداخلية والامن والقضاء.

من جهة ثانية، قلل بلخادم من اهمية الاشاعات التي تروج حول طول مدة غياب الرئيس بوتفليقة، وقال ان الرئيس يقوم بتوجيه الحكومة شخصيا حتى خلال فترة غيابه وهو يتكفل بتسيير البلاد من داخل الجزائر.

ولكن بلخادم لم يعلن اي تاريخ معين لعودة الرئيس وقال انه سيتولى مهامه بصفة رسمية خلال «الأيام القليلة» القادمة.

يذكر ان بوتفليقة اختفى عن الانظار منذ منتصف تموز/يوليو الماضي، مما ادى الى انتشار اشاعات حول اسباب هذا الغياب غير المعهود، خصوصا ان بوتفليقة تغيب عن استقبال ضيوف كبار زاروا الجزائر، احدهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

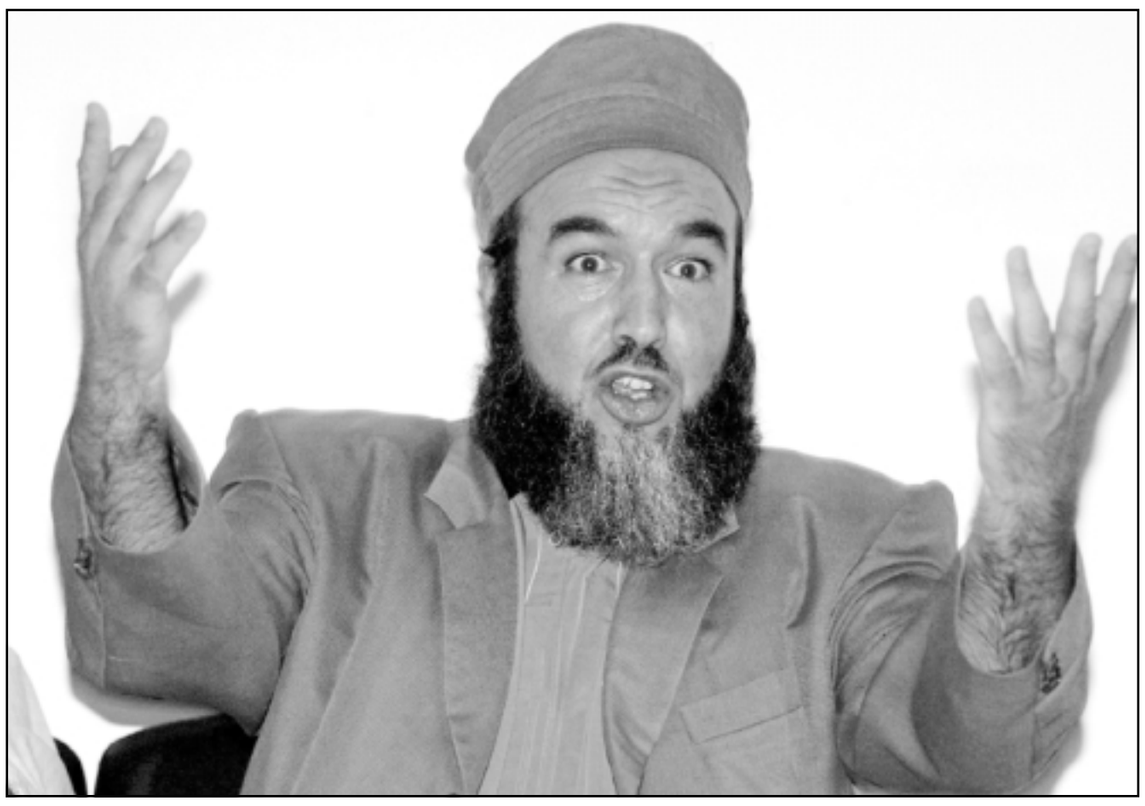

«امير» الجيش الاسلامي للانقاذ، مدني مزراق يتحدث عن المصالحة في مؤتمر صحافي بالجزائر امس الثلاثاء

# محامية جزائرية تتهم النواب العامين بعرقلة تطبيق العفو وتطالب الرئيس بوتفليقة بتمديد آجال تطبيقه

الجزائر ـ «القدس العربي» :

طالبت محامية جزائرية الرئيس بوتفليقة بتمديد مهلة العفو عن الاسلاميين، متهمة النواب العامين (الادعاء) بعرقلة تطبيق اجراءاته في الميدان.

وقالت المحامية فاطمة الزهراء بن براهم في اتصال مع «القدس العربي» الاثنين ان الكرة الان بيد الرئيس بوتفليقة لاتخاذ قرار وبما تخوله له صلاحياته الدستورية لتمديد مهلة العفو ثلاثة او ستة اشهر على اقصى تقدير.

واضافت ان عامل الوقت الذي يواجه إجراءات تطبيق المصالحة الوطنية ليس مشكلة في حد ذاته لان للرئيس بوتفليقة صلاحيات دستورية لتمديد العمل بميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

وقالت ان العديد من المحامين الذين تأسسوا للدفاع عن المتهمين في قضايا الإرهاب يطالبون بتمديد العمل بهذا القانون لمدة تتراوح من ثلاثة الى ستة اشهر إضافية.

واشترطت ان يتم الاتفاق على وضع قراءة قانونية واحدة تسمح بوضوح الرؤية لدى النواب العامين والمحامين بما يجعل الجميع يتفادى تأويل النص بطريقة متناقضة.

وبررت هذا الطلب بوجود «عراقيل كثيرة صادفت تطبيق ميثاق السلم والمصالحة وحالت دون تسليم الكثير من المتهمين أنفسهم» الى الجهات الأمنية والقضائية خلال المدة المحددة قانونا.

وقبل يومين من انتهاء مهلة تطبيق العفو، يثار جدل بين مؤيد لتمديد العمل به ورافض لذلك.

وقالت المحامية بن براهم «إذا اقتنع المسلحون بأنهم لن يُعذّبوا ولن يودعوا السجن وتتم محاكمتهم فإنهم سيدركون ان من مصلحتهم الاستفادة من العودة ووضع السلاح لان العيش في الجبال ليست حياة». وأضافت ان «المئات ممن مازالوا في الخارج يرغبون في الاستفادة من العفو لو انهم حصلوا على ضمانات بعدم التعرض لأي اذى، خاصة وان الكثير منهم صدرت في حقهم أحكام غيابية في قضايا ارتكبت وهم في الخارج ولم تكن لهم بها صلة».

وقالت المحامية التي تأسست للدفاع عن العديد من المتهمين في قضايا ذات صلة بالجماعات المسلحة ان النقائص التي شابت بنود القانون والقراءات المتعددة له هي التي جعلت القانون يعرف تأخيرا في التطبيق الميداني.

وتترأس بن براهم لجنة لمجموعة من المحامين الذين يتابعون عدة قضايا مماثلة بعد اجتماع كشفوا خلاله عن عراقيل يضعها بعض النواب العامين في مختلف المجالس القضائية امام المتهمين في قضايا الإسلاميين لافتين انتباه الرأي العام والرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى مثل هذه الاساليب التي حالت دون سير تنفيذ قوانين المصالحة بالكيفية التي ارادها لها.

وقالت في تصريح لـ«القدس العربي» امس انها لاحظت تلك العراقيل ميدانيا بسبب اختلاف قراءة كل جهة لبنود قانون المصالحة الوطنية.

وقالت ان المئات من الذين صدرت في حقهم احكام نهائية وهم في الخارج تراجعوا عن العودة الى الجزائر بعدما سمعوا بالمشاكل التي لاقاها زملاؤهم الذين عادوا في وقت سابق قصد الاستفادة من تدابير قانون المصالحة الوطنية بعد ان اعتبر النواب العامون انهم غير معنيين باجراءات المصالحة رغم حصولهم على وثائق من قنصليات الجزائر في مختلف العواصم.

وقالت ان الامير السابق للجماعة السلفية للدعوة والقتال حسن حطاب كان يعتزم تسليم نفسه قصد الاستفادة من إجراءات المصالحة قبل ان يتراجع عن قراره بعدما سمع بموقف بعض النواب في مختلف المجالس القضائية واعتبر ان الضمانات التي يمنحها القانون غير كافية او يمكن تأويلها حسب قراءة كل مدع عام.

وقالت ان مثل هذه التصرفات تعتبر خرقا للقانون بسبب عدم توحيد القراءة القانونية لبنود المصالحة .وقالت ان الوضعية الحالية تستدعي مثل هذا الاجراء من اجل اعطاء سرعة اكبر ونفس جديد لاجراءات المصالحة.

واكدت ان هناك العديد من الأشخاص المعنيين بقضايا الجماعات المسلحة يتصلون بها يوميا من اجل تنويرهم بخصوص القانون وما اذا كانوا لا يقعون تحت طائلة قوانين الارهاب السابقة.

وحول التأخر في تقديم هذه المطالب قالت بن براهم ان المحامين لم يتأخروا في مطلبهم ولكن الجهات المختصة لم تقم باشراكهم في العملية منذ بدايتها واوضحت انه لو تم اشراك المحامين لما كنا وصلنا الى وضعية الانسداد هذه ولكان مسعى المصالحة سار بسرعة اكبر وكان بامكاننا تسوية الكثير من الحالات.

وعبرت عن قناعتها بان الغموض الذي اكتنف النص القانوني لتطبيق اجراءات المصالحة هو الذي جعل عناصر الجماعات المسلحة الذين مازالوا ينشطون لا يسلمون انفسهم للسلطات الامنية.

المحامية فاطمة الزهراء بن براهم

# صحف المغرب «تزج» بنساء في قضية «انصار المهدي» وجمعيات تحتج على الاساءة للمعتقلين منهم

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

عادت الصحف المغربية الى نشر تقارير حول جماعة «انصار المهدي» الاصولية تتضمن معلومات مستندة الى مصادر امنية او مصادر قريبة من التحقيق وذلك تزامنا مع احتجاجات بدأت تظهرها جمعيات حقوقية حول انتهاكات تقول ان السلطات والاجهزة الامنية ارتكبتها ضد المتهمين او دعوة محامي المتهمين للتحقيق القضائي.

وتمحورت تحقيقات الايام الماضية حول سيدات بالدار البيضاء تقول الاجهزة ان حسن الخطاب زعيم الجماعة واخرين معه كان يجتمع بهن وقدمن له مساعدات مالية هامة.

وقال تقرير صحيفة «العلم» ان قاضي التحقيق استمع إلى 3 نساء من خلية الدار البيضاء، التابعة للجماعة وواصل البحث عن أشخاص آخرين وردت أسماؤهم ضمن المجموعات الاربع المحالة على قاضي التحقيق المكلف بقضايا مكافحة الإرهاب، بمحكمة الاستئناف بسلا، وان التحريات الأولية أفادت أن «أم سعد» التي تحمل إسمين مختلفين قالت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» ان اسمها هو فاطمة الزهراء قد حضرت رفقة «أم صهيب» ومنقبة أخرى الجلسات التي كان يعقدها الخطاب بفيلا بالدار البيضاء، وساعدته على العلاج من مرض القلب ومنحته مبلغ 150 الف درهم.

وقالت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» ان حسن الخطاب اسر لسمير شامي أحد أتباع السلفية الجهادية بالبيضاء انه يعاني من مرض في القلب ويحتاج إلى مبلغ لاجراء عملية جراحية، وأخبره شامي الذي رافقه يوسفي اعميمي احد اعضاء «انصار المهدي»، خلال هذه الزيارة، اخبره ان سيدة من معارفه تدعى فاطمة الزهراء على التزام بالدين وميسورة الحال ستكون على استعداد لتقديم مساعدة مادية في هذا الباب.

وزار حسن الخطاب على رأس وفد تنظيمه أم سعد في فيلتها التي توجد بطريق الجديدة بالدار البيضاء حيث القى درسا دينيا بعنوان قسوة القلوب يدور حول الاخرة والاستعداد لها بحضور زوج أم سعد وسيدتين منقبتين.

وسلمت أم سعد بعد ذلك مبلغ 10,000 درهم لزوم تغطية مصاريف علاج حسن الخطاب ووعدته بالبحث عن طبيب اختصاصي يعالج حالته. وفي اليوم الموالي وبتوجيه من أم سعد، ذهب الخطاب وسمير ويوسف اعميمي إلى إحدى عيادات أمراض القلب، حيث أجرى فحوصات تكلفت أم سعد بتأدية مصاريفها. وقفل حسن الخطاب ووفده راجعا الى سلا، ليعود مرة أخرى الى أم سعد، بعد ظهور نتيجة التحاليل والفحوصات، والتي لم تكن تستلزم إجراء أية عملية جراحية، وخلال هذا اللقاء أيضا، ألقى الخطاب موعظة دينية، وتسلم عند نهاية الجلسة مبلغ 3000 درهم. عادت التقارير تتحدث عن الاهداف التي حددتها الجماعة لعملياتها العسكرية وهي التكنات العسكرية للإستيلاء على الأسلحة، وشخصيات مغربية مدنية وعسكرية وأجانب، ومقر القناة الثانية دوزيم بالدار البيضاء ومقر وزارة العدل بالرباط وموقعين سياحيين بمراكش. وقالت إن أمير المجموعة الثالثة الملقب بالفقيه طلب من ضابط للشرطة بحكم موقعه بمديرية الاستعلامات العامة بالإدارة العامة للأمن الوطني القيام لفائدة مجموعته بعمليات استعلامية تستهدف الحصول على عناوين منازل عدد من الشخصيات المدنية والعسكرية السامية، وبعض قياديي أحد الأحزاب في أفق التحضير بعمليات خطف وسطو ستكون هدفا لها.

وقالت صحيفة «الصحراء المغربية» أن جميع الأجهزة الأمنية تتعاون فيما بينها من أجل إحكام وتشديد المراقبة على المناطق الغابوية والشواطئ والمناطق المعزولة لـ«قطع الطريق أمام العناصر المتطرفة التي يمكن أن تؤوي إليها بغرض الاختفاء أو إجراء تدريبات شبه عسكرية على السلاح».

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الانسان ان ملف خلية «انصار المهدي» أسفر عن تقديم 52 معتقلا للقضاء من ضمنهم 09 أعضاء بالجيش والدرك والأمن، ويسجل المكتب المركزي للجمعية انطلاقا من المعطيات الأولية لدفاع المتهمين ومن الشكايات المباشرة لبعض العائلات» أن هذا الملف عرف خروقات خطيرة تجسدت في اللجوء إلى أسلوب الاختطاف والتعذيب وتجاوز مدة الحراسة النظرية وعدم إخبار العائلات بمصير ذويهم، وإن هذه الخروقات وهي مماثلة لتلك التي عرفتها جل الملفات المرتبطة بقضايا الإرهاب ستؤدي لا محالة إلى مساطر وملفات مفبركة.

وجددت الجمعية في بلاغ ارسلته لـ«القدس العربي» إدانتها القوية لكل الأعمال والمخططات الإرهابية الساعية إلي إزهاق أرواح المواطنين الأبرياء، واكدت أن أي مواجهة أمنية وقضائية للإرهاب يجب أن تحترم الحق والقانون وعلى ضرورة احترام حقوق الدفاع وحرية المحامين في استعمال كافة الأساليب المشروعة للدفاع عن موكليهم والكشف عن الحقيقة والتعريف بها.

ودعت الى ضرورة النفاذ إلى الأسباب الحقيقية للارهاب لمعالجة هذه الظاهرة في الجوهر وهو ما يتطلب أولا وقبل كل شيء ضمان تمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان.

وقال مكتب الجمعية بالرباط انه عقد الاثنين اجتماعا طارئا للتداول في مسألة استدعاء النيابة العامة لعضو الجمعية المحامي عبد الفتاح زهراش وزميله توفيق مساعف، لإستفسارهما حول التصريحات التي أدليا بها لبعض وسائل الإعلام، ودعا المكتب الى ضرورة احترام حقوق الدفاع وحرية المحامين في استعمال كافة الأساليب المشروعة للدفاع عن موكليهم والكشف عن الحقيقة والتعريف بها، انطلاقا من المبادئ الأساسية بشأن دور المحامين واحتراما لمبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

وقال كل من المحامين زهراش ومساعف ان ملف جماعة «انصار المهدي» رواية مفبركة وان ما ورد في التحقيقات تم انتزاعه تحت التعذيب وان انتهاكات تعرضوا لها اثناء الاعتقال والتحقيق. واثارت تصريحات المحامين ردود فعل شديدة واستدعتهما النيابة العامة للتحقيق في هذه التصريحات.

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الانسان انه ليس في القانون ولا في المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ما يؤكد على حق النيابة العامة في استدعاء هيئة الدفاع واستفسارهم حول ما يدلون به من تصريحات للصحافة، خصوصا وأن الاستدعاء قد تم شفويا، وبذلك فإن هيئة الدفاع غير ملزمة بتقديم تفسير للنيابة العامة حول تصريحاتها.

واكدت على أنه من واجبات النيابة العامة فتح تحقيق حول المعطيات الأولية الواردة في دفاع المتهمين والشكايات المباشرة لبعض العائلات والمتمثلة في خروقات خطيرة تجسدت على الخصوص في اللجوء إلى أسلوب الاختطاف والتعذيب وتجاوز مدة الحراسة النظرية وعدم إخطار العائلات بمصير ذويهم.

### تأجيل المحاكمة الى الاسبوع المقبل

# الادعاء الليبي يطلب الاعدام للممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني

■ طرابلس ـ ا ف ب: طلب ممثل الادعاء العام الليبي امس الثلاثاء انزال عقوبة الاعدام بالممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني خلال مرافعته امام محكمة الجنايات حيث تعاد محاكمتهم بتهمة نقل الايدز الى اكثر من 400 طفل ليبي.

وتقرر عقد الجلسة المقبلة للمحاكمة في 5 ايلول/سبتمبر.

وقال ممثل الادعاء العام عمر عبد الخالق انه «لثبوت الادلة عليهم واعتراف المتهمات والطبيب الفلسطيني وشهادة الشهود، اطالب بتنفيذ اقصى عقوبة وهي الاعدام» في حقهم كما افادت مراسلة وكالة فرانس برس.

وطلب محامي الممرضات عثمان البيزنطي من القضاة مهلة اسبوعين بعد الجلسة المقبلة لتحضير الاوراق اللازمة للمرافعة.

واستمعت محكمة الجنايات برئاسة القاضي محمود الهويسة الى شهادة فتاة ليبية اصيبت بالايدز اكدت ان احدى الممرضات اعطتها حقنة «رغما عنها»، دون ان توضح طبيعة تلك الحقنة.

وقال والد الفتاة ومحامي الاطفال عبدالله المغربي خلال لقاء مع الصحافيين ان الاطفال الذين اصيبوا بالمرض «حرموا من الحياة، حرموا من المستقبل، ومن حقهم في الزواج».

واضاف «اعتقد وانا شبه متأكد ان القاضي سيحكم بالاعدام»، مؤكدا انه سيصر على المطالبة بالاعدام للمتهمين وبتعويضات للاطفال اكبر من تلك التي اضطرت ليبيا لدفعها الى اهالي ضحايا انفجار لوكربي الذي استهدف طائرة امريكية سنة 1988 فوق المدينة الاسكتلندية. واقرت ليبيا بمسؤولية اعتبارية في الحادث واتفقت مع لندن وواشنطن على تعويضات بقيمة عشرة ملايين دولار لكل عائلة. ويحاكم الممرضات الخمس والطبيب الفلسطيني بتهمة اعطاء حقن ملوثة بفيروس الايدز الى 426 طفلا ليبيا توفي 51 منهم في مستشفى بنغازي، شمال شرق ليبيا.

وحكم على الممرضات والطبيب الموقوفين منذ 1999 بالاعدام في السادس من ايار/مايو 2004. الا ان المتهمين الذين يدفعون ببراءتهم، استأنفوا الحكم امام المحكمة العليا الليبية التي امرت في 25 كانون الاول/ديسمبر باعادة محاكمتهم.

وبدأت المحاكمة الجديدة في 11 ايار/مايو. واستمعت المحكمة خلال الجلسات السابقة الى ثلاثة من شهود الاثبات، الا انها لم تستمع الى افادات اي من الشهود العشرة الذين طلب الدفاع استدعاءهم.

وخلال الجلسة السابقة، قبل اسبوعين، افاد ثلاثة خبراء ليبيين استدعوا للادلاء برأيهم حول سبب انتشار فيروس الايدز في مستشفى بنغازي، حيث كان يعمل المتهمون، ان فيروس الايدز قد «نشر عمدا».واكد الخبراء بذلك استنتاجات توصل اليها تقرير رفع الى المحكمة.

وشكك محامي الدفاع عثمان البيزنطي في استنتاجات التقرير مؤكدا ان الفيروس تم تشخيصه قبل انتشار المرض لدى ثلاث ممرضات بينهم ليبية واخرى باكستانية.

ويؤكد الدفاع ان سبب انتشار المرض هو الظروف الصحية والطبية السيئة في المستشفى، ويستند في ذلك الى تقارير لخبراء دوليين بينهم احد مكتشفي فيروس الايدز البروفسور الفرنسي لوك مونتانييه.

وكشف البيزنطي خلال الجلسة السابقة كذلك انه قدم للمحكمة مذكرة تعدد ما تعرضت له الممرضات البلغاريات من تعذيب على يد الشرطة، مؤكدا ان الشرطة انتزعت منهم «اعترافات تحت التعذيب».وطالب بان توافق المحكمة على فتح تحقيق بشأن هذا التعذيب الا ان ذلك لم يتم.

وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر، شكلت بلغاريا بالاشتراك مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا صندوقا دوليا لمساعدة ليبيا على محكافحة الايدز وتحسين قواعد التمريض في مستشفى بنغازي وتقديم مساعدات مالية لعائلات الاطفال المصابين. وتطالب العائلات بعشرة ملايين دولار عن كل طفل مصاب، بحسب التلفزيون البلغاري.

لكن صوفيا التي تشدد على براءة الممرضات، رفضت كل طلب تعويض، معربة في الوقت نفسه عن موافقتها على مبدأ المساهمة في عمل انساني لمكافحة الايدز في ليبيا.